

٢٠ - الحالة في قبرص

تيسير إحراز تقدم في المفاوضات المشتركة المستأنفة، وكذلك مناقشة تنفيذ تدابير بناء الثقة من أجل تهيئة مناخ جديد من الثقة من شأنه أن يسهم في نجاح عملية التفاوض.

المقرر المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢١١):
رفض مشروع قرار

في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٧٩٦ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وعن نتائج مشاوراته مع الحكومات المساهمة بقوات بشأن إعادة تشكيل تلك القوة^٤. وركزت المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات على خيارين بديلين لإعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. الأول هو أن يعهد بولاية القوة إلى مراقبين عسكريين، يساندهم عنصر صغير من المشاة. والآخر هو إعادة تشكيل القوة وخفضها إلى أدنى عدد من كتائب المشاة اللازم للمحافظة على السيطرة الفعالة على المنطقة الفاصلة. وأعربت غالبية البلدان المساهمة بقوات عن تفضيلها الاقتراح الأول، بينما أعرب ممثلو الأمين العام عن تأييدهم للاقتراح الثاني، قائلين إن الحالة السياسية والعسكرية السارية حالياً في قبرص وفي المنطقة لا تبرر حتى الآن تحويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى بعثة مراقبين. وعلاوة على ذلك، اتفق مستشاروه العسكريون والمدنيون على أنه إذا فقدت القوة قدرتها على مواصلة السيطرة على المنطقة العازلة فسيكون هناك خطر حقيقي أن تتصاعد بسرعة حوادث صغيرة وتهدد وقف إطلاق النار الذي لا يتوقف عليه فحسب أمن شعب قبرص، بل يعتمد عليه أيضاً الحفاظ على مناخ يفضي إلى نجاح المفاوضات السياسية. وأوضح الأمين العام في تقريره أن المسألة التي تواجه مجلس الأمن لا تتمثل فيما إذا كان بإمكان القوة تنفيذ ولايتها بصورة أفضل من خلال المشاة أو بخليط من المشاة والمراقبين العسكريين. ومحور الأمر أنه لا يمكن أن يكون أي من هذين الخيارين قابلاً للتنفيذ إلا إذا استطاع مجلس الأمن قبول تمويل القوة من الاشتراكات المقررة. ومن هنا باتت المسألة المطروحة على المجلس هي ما إذا كان سيتخذ هذا القرار أو يسمح بتفكيك قوة الأمم المتحدة لصون السلم في قبرص لتصبح مجرد وجود رمزي لبضعة مراقبين عسكريين. وأوصى بشدة بتحويل تمويل قوة الأمم المتحدة لصون السلم في قبرص إلى تمويل من الاشتراكات المقررة.

وفي الجلسة ٣٢١١، المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول

المقرر المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣: بيان من الرئيس

في ٢٦ آذار/مارس، وفي أعقاب مشاورات أجريت بين أعضاء مجلس الأمن، أدلى رئيس المجلس، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي^١:

استعرض أعضاء مجلس الأمن الحالة فيما يتعلق ببعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام في قبرص.

ورحب أعضاء المجلس بقبول الزعيمين للدعوة الموجهة من الأمين العام لحضور اجتماع مشترك يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣ من أجل مناقشة موعد استئناف المفاوضات المباشرة الموضوعية ووسائلها والتحضير لها، على النحو الذي صدر به تكليف من المجلس.

وأكد أعضاء المجلس من جديد موقفهم ومفاده أن الوضع الراهن حالياً ليس مقبولاً وأنه ينبغي التوصل دون تأخير إلى اتفاق إطاري شامل يقبله الطرفان، استناداً إلى مجموعة الأفكار التي أيدها المجلس.

ودعا أعضاء المجلس زعمي الطائفتين في قبرص إلى إبداء حسن النية بالتعاون على الوجه التام مع الأمين العام حتى تسفر المفاوضات المباشرة الموضوعية، المقرر استئنافها قريباً، عن تقدم ملموس.

وأكد أعضاء المجلس من جديد تصميمهم على إبقاء مسألة قبرص قيد النظر على أساس مستمر وتقديم الدعم النشط إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام.

وطلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً عن نتائج اجتماع ٣٠ آذار/مارس.

وبرسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٢ أبلغ الأمين العام المجلس بأن الزعيمين اجتماعاً به في ٣٠ آذار/مارس في نيويورك لمناقشة موعد استئناف المفاوضات الموضوعية ووسائلها والتحضير لها، على النحو الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن. وأصدر المتحدث باسمه بياناً عند اختتام الاجتماع وافق فيه الزعيمان على استئناف المفاوضات المشتركة يوم الاثنين ٢٤ أيار/مايو في مقر الأمم المتحدة استناداً إلى مجموعة الأفكار بغرض التوصل إلى اتفاق إطاري شامل يكون مقبولاً بصورة متبادلة^٣. وعلاوة على ذلك، اتفقا على أن تكون المفاوضات المشتركة التي تبدأ يوم ٢٤ أيار/مايو مسبوقة بعملية تحضيرية يجتمع في إطارها ممثلو الأمين العام معهما في نيقوسيا لإيضاح ومعالجة شواغل الزعيمين فيما يتعلق بمجموعة الأفكار بهدف

^١ S/25478.

^٢ S/25517.

^٣ انبثقت مجموعة الأفكار عن المحادثات التي أجريت في سنة ١٩٩١، وأقرها مجلس الأمن في القرار ٧٧٤ (١٩٩٢).

وذلك بفضل الحكومتين القبرصية واليونانية. وأضاف قائلاً إن ذلك القرار يعرض للخطر أيضاً العملية بأكملها، وكذلك مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام. ولذا تناشد حكومة بلده الاتحاد الروسي أن يعيد النظر في موقفه وأن يوافق على توفير أساس متين لتمويل القوة، يكون وفقاً لما يقترحه الأمين العام.^٨

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن وجود قوة فعالة لحفظ السلام في قبرص عنصر هام في الحفاظ على مناخ يفرضي إلى نجاح المفاوضات بين الطرفين القبرصيين التي ترعاها الأمم المتحدة. ووصفت اعتراض الاتحاد الروسي بأنه "أمر مؤسف"، مشددة على أن المناقشات الرامية إلى إيجاد سبيل للإبقاء على قوة مستقرة في قبرص يجب أن تستمر بسرعة. وقالت إن حكومة بلدها تفهم، مع ذلك، بعض الشواغل التي أعرب عنها الاتحاد الروسي بشأن المسألة الأوسع نطاقاً المتمثلة في تمويل حفظ السلام، وأنها تشاطره إياها. فأوجه انعدام المساواة في الجدول الحالي للاشتراكات المقررة الخاصة بحفظ السلام بدأت تشكل في القدرة على القيام بعمل المنظمة. وقد حان الوقت للنظر في القضية بجدية وإيجاد حلول عاجلة في سياق "خطة للسلام".^٩

ورأى ممثل فرنسا أن رفض مشروع القرار لا يعني نهاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقال إن الرفض يعني فحسب أن النص بحاجة إلى مزيد من التحسين وأن من اللازم إجراء مشاورات إضافية للتوصل إلى حل يكون مقبولاً للجميع. وأكد أن مهمة المجلس ستبسط كثيراً إذا أظهر الطرفان نيتهما "تناول الحل السياسي بسرعة" وإذا أبديا "إرادة لا جدال فيها" للتوصل إلى تسوية. وقال إن الدول الأوروبية الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا سيكون عليها أن تتحد، كمسألة ذات أولوية، تطبيق مبدأ حل المنازعات بالوسائل السلمية. فهذا سيتيح لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أن تصبح قوة مراقبين بسرعة شديدة وبحيث تكون لها ولاية مراقبة تنفيذ تدابير بناء الثقة وعملية التسوية.^{١٠}

ورأى ممثل نيوزيلندا أن جنود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص "يستحقون ما هو أفضل من قرار اليوم، الذي يدعو إلى الأسف". وقال إن بلده يعتقد أن دعم حفظ السلام هو مسؤولية تقع على عاتق جميع أعضاء الأمم المتحدة، ولذا فهو يأسف لأن استخدام الاتحاد الروسي لحق الفيتو (النقض) حال دون اتخاذ المجلس قراراً معقولاً ومنطقياً وعملياً.^{١١}

الأعمال، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة.^٥ ووجه انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص^٦، أكد فيها عرض حكومة قبرص المساهمة، بصفة مستمرة، بثلاث تكلفة السنوية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وتحدث الرئيس، بصفته ممثل الاتحاد الروسي، قبل التصويت فأشار إلى أن وفد بلده سبق أن أوضح في مناسبات كثيرة موقفه بشأن مسألة تمويل قوة الأمم المتحدة في قبرص وأنه لا تزال لديه اعتراضات أساسية على التغييرات المقترحة. وقال إنه إذا أصبحت المساهمات إلزامية، مثلما حدث فيما يتعلق بعمليتين أخيرتين من عمليات حفظ السلام، فلن تبقى أيّ عمليات تُمول على أساس طوعي. ويرى وفد بلده أن التبرعات ينبغي ألا يكون لها دور متناقض بل ينبغي أن يتزايد دورها. ولذا فإنه سيصوت ضد مشروع القرار، لا لأسباب سياسية بل لاعتبارات عملية.^٧

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت ولم يُعتمد، وذلك بسبب التصويت السلبي من قبل عضو دائم من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي). وفي منطوق مشروع القرار كان المجلس سيقدر أن تعامل تكاليف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، اعتباراً من التمديد التالي لولاية القوة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أو قبل ذلك، باعتبارها نفقات للمنظمة بموجب المادة ١٧ (٢) من ميثاق الأمم المتحدة. وكان سيقدر أيضاً إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كخطوة أولى تأسيساً على الاقتراح الوارد في الفقرات ١٦ إلى ١٩ من تقرير الأمين العام، مع إضافة عدد محدود من المراقبين للاستطلاع وبهدف إعادة تشكيلها مرة أخرى. وكان سيقدر كذلك أن يجري عملية إعادة تقييم شاملة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لتشمل ما يعنيه بالنسبة للقوة إحراز في تدابير بناء الثقة ونحو التوصل إلى تسوية سياسية، علاوة على ما نص عليه في قراراته السابقة ذات الصلة من النظر المعتاد كل ستة أشهر في تمديد ولاية القوة، وذلك بعد مضي سنة على أكثر تقدير من اتخاذ هذا القرار.

وتحدث ممثل المملكة المتحدة بعد التصويت فكرر الإعراب عن رأيه وهو أن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ينبغي أن يكون من الأعضاء كلهم. وقال إن القوة لم يعد من الممكن الإنفاق عليها على أساس التبرعات وحدها. وترى حكومة بلده أن قرار الاتحاد الروسي أن يصوت ضد مشروع القرار أمر "مؤسف" و"غير متناسب"، بالنظر إلى الآثار المالية المتواضعة للغاية التي سيتحملها ذلك البلد الآن حيث إن نسبة كبيرة من نفقات القوة ستستمر تغطيتها بواسطة التبرعات،

^٨ المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٩.

^٩ المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

^{١٠} المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

^{١١} المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

^٥ S/25693

^٦ S/25647

^٧ S/PV.3211، الصفحات ٣ إلى ٥.

وإذ يؤكد من جديد أنه ينبغي النظر في تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كل ستة أشهر،
وإذا يلاحظ الرسالة التي وجهتها حكومة قبرص إلى الأمين العام مؤخراً،

وإذ يلاحظ أيضاً أن طريقتي المساهمة عن طريق التبرعات والاشتراكات المقررة كليهما مقبولتان لتمويل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وإذ يشدد على أهمية زيادة حجم التبرعات إلى أقصى حد ممكن،

وإذ يؤكد الأهمية التي يوليها لتحقيق تقدم مبكر نحو تسوية سياسة في قبرص، وكذلك لتنفيذ تدابير بناء الثقة،

وإذ يكرر بصفة خاصة دعوته لكلا الجانبين إلى التعاون مع قوة الأمم المتحدة بغية توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن عدم وجود قوات ليشمل جميع الأماكن الواقعة ضمن المنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة والتي يقف فيها الجانبان على قرب شديد أحدهما من الآخر،

وإذ يؤكد من جديد أن الوضع القائم حالياً غير مقبول، ويعرب عن قلقه لأن الأمم المتحدة ينبغي ألا تدخل في التزامات مفتوحة بخصوص حفظ السلام،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣؛

٢ - يعرب عن تقديره لما سبق أن قدم من تبرعات لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ولما عرض مؤخراً تقديمه من تبرعات من أجل المستقبل، وهو ما يعتبر أمراً أساسياً لاستمرار القوة؛

٣ - يشدد على أهمية مواصلة تقديم التبرعات لقوة الأمم المتحدة، ويدعو إلى زيادة حجم التبرعات إلى أقصى حد ممكن في المستقبل؛

٤ - يقرر أن تعامل تكاليف قوة الأمم المتحدة، التي لا تتم تغطيتها عن طريق التبرعات، اعتباراً من التمديد التالي لولاية القوة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أو قبل ذلك، باعتبارها نفقات للمنظمة بموجب المادة ١٧ (٢) من ميثاق الأمم المتحدة؛

٥ - يقرر أيضاً إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة كخطوة أولى تأسيساً على الاقتراح الوارد في الفقرات ١٦ إلى ١٩ من تقرير الأمين العام، مع إضافة عدد محدود من المراقبين للاستطلاع وبهدف إعادة تشكيلها مرة أخرى في ضوء عملية إعادة التقييم المشار إليها في الفقرة ٧ أدناه؛

٦ - يشدد على مسؤولية الطرفين إزاء تقليل حدة التوتر إلى أقصى حد ممكن وتيسير عملية قوة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ تدابير لبناء الثقة، تتضمن إجراء تخفيض كبير في عدد أفراد القوات

وقال ممثل الصين إن وفد بلده أيد مشروع القرار، لأنه يجسد مبدأ تنوع تمويل عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وهو يعقد الأمل على احترام ذلك المبدأ في المستقبل^{١٢}.

المقرر المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٢٢): القرار ٨٣١ (١٩٩٣)

في الجلسة ٣٢٢٢، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام^{١٣}. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{١٤}. ووجه انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص^{١٥}.

وتحدث ممثل باكستان قبل التصويت فقال إن باكستان تؤيد تمام التأييد المبدأ القائل بأن تمويل عمليات حفظ السلام مسؤولية جماعية تتحملها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٧ (٢) من الميثاق، وبأنه ينبغي معاملته باعتباره نفقات للأمم المتحدة وفقاً للجدول الخاص الحالي للاشتراكات المقررة، الذي يأخذ في الحسبان على وجه الخصوص المسؤولية الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وبناءً على ذلك فقد صوت وفد بلده مؤيداً لمشروع القرار السابق. إلا أن مشروع القرار المعروض على المجلس يمس قضايا تتجاوز ما هو أساساً مسألة فنية. وكان من الأصح أن يحتفظ مشروع القرار بتكيزه على المشكلة الفنية المتعلقة بالتمويل، بالنظر إلى أن المفاوضات بين الطرفين المعنيين تمر الآن بمرحلة حساسة للغاية. وينبغي للمجلس أن يتوخى غاية الحذر حتى لا يبعث للطرفين المعنيين بأية إشارات يمكن أن يساء تفسيرها. وقال إن وفد بلده، على ضوء تلك الاعتبارات، سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار المعروض على المجلس^{١٦}.

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً مؤيداً مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد (باكستان) عن التصويت، بوصفه القرار ٨٣١ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وقراراته الأخرى ذات الصلة،

^{١٢} المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و١٧.

^{١٣} S/25492.

^{١٤} S/25831.

^{١٥} S/25647.

^{١٦} S/PV.3222، الصفحات ٢ إلى ٥.

سيكون أمراً لا غنى عنه للإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقال، مشيراً إلى أن المجلس سيقوم كل عام بإعادة تقييم القوة، إن المسألة ستكون مسألة تحويل تدريجي للوحدة إلى قوة مراقبين حتى يتم تسريحها في نهاية المطاف عندما تسمح بذلك الحالة السياسية. وشدد كذلك على أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عليها من الآن فصاعداً أن تعمل في ظل ظروف المصالحة وإعادة التوحيد، بدلاً من أن تكون مجرد قوة عازلة تحول دون مواجهات عنيفة^{١٩}.

وتحدث الرئيس، بصفته ممثل الاتحاد الروسي، فقال إن القرار يشير بوضوح إلى أسلوب مشترك لتمويل القوة. فالجزء الرئيسي من نفقات العملية سيغطي على أساس طوعي، في المقام الأول من جانب الطرفين المعنيين، وتغطي الجزء المتبقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولاحظ أيضاً أن القرار يدعو إلى إعادة تقييم شاملة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عند النظر في ولايتها في المرة القادمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وأعرب عن الأمل في ألا تبقى في المستقبل القريب حاجة إلى بقاء القوة في قبرص. وأعرب عن اعتقاده بأنه إذا لم تتمخض الجولة الحالية من المحادثات عن أي نتائج يجدر بالأمين العام عندئذ أن يزود مجلس الأمن بمعلومات مستفيضة تشرح السبب الذي أدى إلى انتهاء المحادثات بهذه الطريقة. وفي ضوء هذه المعلومات قد يكون المجلس بحاجة إلى النظر في خطوات أخرى لتسوية المشكلة القبرصية بما في ذلك اتخاذ قرار جديد^{٢٠}.

المقرر المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٣٥): القرار ٨٣٩ (١٩٩٣)

في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، يشمل التطورات التي حدثت في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣^{٢١}. ووصف الأمين العام في تقريره قرار المجلس المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بأنه قرار "تاريخي" ليس فحسب لأنه يكفل استقرار القوة المالي، بل أيضاً لأنه يسلم بأهمية التبرعات لبعض عمليات حفظ السلام، لا سيما التبرعات المقدمة من المستفيدين من العمليات الطويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، فإنه سيجعل تمويل العملية مستنداً إلى أساس منصف وسليم، مما ينبغي أن يزيل الصعوبات التي واجهت القوة في الإبقاء على المساهمة المقدمة من الدول المساهمة بقوات. وذكر الأمين العام أن إعادة تشكيل القوة، على النحو الذي أيده مجلس الأمن في قراره ٨٣١ (١٩٩٣)، في أعقاب

الأجنبية في جمهورية قبرص، وكذلك تخفيض الإنفاق على الدفاع في جمهورية قبرص، على النحو المتوخى في قراراته السابقة ذات الصلة؛

٧ - يقرر أن يجري عملية إعادة تقييم شاملة لقوة الأمم المتحدة وقت النظر في ولاية القوة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بما في ذلك ما للتقدم المحرز في تدابير بناء الثقة ونحو التوصل إلى تسوية سياسية من آثار على مستقبل القوة؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، قبل بدء عملية إعادة التقييم تلك بشهر، تقريراً إلى مجلس الأمن يشمل جميع جوانب هذه الحالة بما في ذلك تدابير بناء الثقة، والتقدم المحرز في المفاوضات السياسية والخطوات التدريجية الممكنة نحو إنشاء قوة مراقبة وذلك استناداً إلى الاقتراح الوارد في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام؛

٩ - يدعو الأمين العام إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

وتحدثت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت فقالت إن وفد بلدها يرحب بالقرار والفرص الجديدة التي يتيحها لضمان أن تتمكن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من مواصلة دورها الأساسي في إضفاء الاستقرار على الحالة في قبرص. ويؤيد وفد بلدها تأييداً كاملاً جهود الأمين العام التي يبذلها في اجتماعاته المستمرة مع قادة الطائفتين القبرصيتين من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة. ومع إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، سيصبح من المهم بدرجة متزايدة أن يتخذ الطرفان خطوات ملموسة لتقليل حدة التوتر وزيادة السلامة في المنطقة العازلة. ولكن إذا لم تتوصل الجولة الحالية للمفاوضات إلى نتيجة إيجابية، ينبغي أن تقدم الأمانة العامة إلى المجلس توضيحاً للجهة التي تعتقد الأمانة العامة أنها تتحمل المسؤولية، وكذلك معلومات عن الطريقة التي ستجري بها متابعة هذه المفاوضات. وسيكون المجلس، بعد حصوله على هذه المعلومات، في وضع يمكنه من دراسة الخطوات التالية، التي قد تشمل اتخاذ قرار جديد^{٢٢}.

وقال ممثل المملكة المتحدة إن وفد بلده يرحب بأن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قد وُضع أخيراً على أساس منصف وسليم غير أنه يشعر بقلق شديد لإحراز تقدم بطيء في المحادثات الجارية. ولذا فهو يضم صوته إلى سفيرة الولايات المتحدة في القول بأنه ينبغي للأمين العام أن يحيط المجلس علماً إذا رأى أن أحد الطرفين يتحمل مسؤولية أكبر من الطرف الآخر عن عدم إحراز تقدم^{٢٣}.

وذكر ممثل فرنسا أن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على إعادة تأكيد مبدأ المسؤولية الجماعية. وثمة مبدأ هام بالمثل هو مبدأ أن المستفيدين يجب أن يساعدوا في تمويل أمنهم، وفقاً لقدراهم. فالحفاظ على التوازن

^{١٩} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و٨.

^{٢٠} المرجع نفسه، الصفحتان ٨ إلى ١١.

^{٢١} Add.1 و S/25912.

^{١٢} المرجع نفسه، الصفحة ٦.

^{١٣} المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و٧.

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد علماً بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣،

وإذ يلاحظ توصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى،

وإذ يلاحظ أيضاً أن حكومة قبرص قد وافقت على أنه من الضروري، نظراً للأحوال السائدة في الجزيرة، إبقاء القوة في قبرص بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى قراره ٨٣١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، ولا سيما إلى فقراته ٢ إلى ٤ وبشأن تمويل قوة الأمم المتحدة، وكذلك إلى فقرته ٥ و ٧ بشأن إعادة تشكيل القوة وعملية إعادة التقييم الشاملة، التي ستجري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ يكرر بصفة خاصة دعوته لكل من الجانبين إلى التعاون مع قوة الأمم المتحدة بغية توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن عدم وجود قوات ليشمل جميع المناطق الواقعة ضمن المنطقة العازلة الخاضعة لمراقبة الأمم المتحدة والتي يقف فيها كل من الجانبين على مقربة شديدة من الآخر،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

١ - يمدد مرة أخرى وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص المنشأة عملاً بالقرار ١٨٦ (١٩٦٤) لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، وأن يبقّي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وأن يقدم بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وذلك كجزء من التقرير المطلوب في قراره ٨٣١ (١٩٩٣)؛

٣ - يؤيد توصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٤٨ من تقريره بأن يتخذ الطرفان كلاهما تدابير متبادلة لتخفيف حدة التوتر، بما في ذلك التزامات متبادلة من خلال قوة الأمم المتحدة لحظر وجود الذخائر الحية أو الأسلحة خلاف تلك المحمولة باليد على امتداد خطوط وقف إطلاق النار وأيضاً حظر إطلاق النار من الأسلحة ضمن حدود الرؤية أو السمع من المنطقة العازلة، ويطلب إلى الأمين العام أن يجري مفاوضات من أجل التوصل إلى الاتفاقات الضرورية بين الطرفين لتنفيذ هذه التدابير؛

٤ - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة التعاون مع قوة الأمم المتحدة بالاستناد إلى الولاية المحلية؛

٥ - يطلب إلى كلا الطرفين المضي قدماً على وجه السرعة وبطريقة بناءة بالمحادثات بين الطائفتين تحت رعاية الأمين العام، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في تلك المحادثات.

التخفيضات المتتالية في عدد أفرادها، تترتب عليها آثار هامة بالنسبة للطرفين. فقد ازداد حجم المسؤولية الموكلة إليهما فيما يتعلق بكفالة عدم زيادة حدة التوتر في قبرص وإمكان الحفاظ على ظروف تسمح بالتوصل إلى اتفاق شامل وسريع على النحو المتوخى من جانب مجلس الأمن. وشدد على أن الجانبين لا بد من أن يلتزما بأقصى درجات ضبط النفس وأن يقوموا، دون إبطاء، وفقاً للمجموعة المقترحة من تدابير بناء الثقة، بتوسيع نطاق اتفاق سحب الأفراد الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٨٩ وذلك بحيث يشمل جميع أنحاء المنطقة العازلة حيث تتواجد قواتهما على مقربة شديدة بعضهما من البعض. وحث على اتخاذ تدابير على نحو متبادل للتخفيف من حدة التوتر، بما في ذلك تعهد كل منهما، عن طريق قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بعدم وزع أيّ ذخيرة حية أو أسلحة غير ما يحمل باليد على طول خطوط وقف إطلاق النار، وحظر إطلاق النار في نطاق البصر أو السمع من المنطقة العازلة. وحثهما أيضاً على العمل معاً حتى يمكن لوكالاتهما استئناف المهام الإنسانية التي اضطلعت بها القوة على مر السنين.

وأعرب الأمين العام عن قلقه كذلك إزاء الحالة في قرية بايلا المختلطة السكان، والموجودة في المنطقة العازلة. وقال إنه يرى أن وجود طائفتين بها يتطلب نوعاً خاصاً من التعاون والتفاهم من كلا الجانبين، اللذين حثهما على عدم التدخل في الأنشطة المحلية في بايلا.

واحتتم الأمين العام تقريره بقوله إنه يعتقد في ظل الظروف السائدة أن استمرار وجود القوة في الجزيرة يظل أمراً لا غنى عنه، ويوصي بالتالي بتمديد ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى، أي حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.^{٢٢}

وفي الجلسة ٣٢٣٥، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، أعلن الرئيس (إسبانيا) أنه تلقى طلبات للمشاركة في الجلسة. غير أن مقدمي تلك الطلبات قد استجابوا لندائه، الذي وجهه إليهم نيابة عن المجلس، ووافقوا على عدم الإصرار على طلباتهم في الوقت الحاضر، وذلك بدون المساس بحقهم في المطالبة بالمشاركة في الجلسات المقبلة. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٢٣}. وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٣٩ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

^{٢٢} أخطر الأمين العام المجلس لاحقاً بأن حكومة قبرص، فضلاً عن حكومتي اليونان والمملكة المتحدة، قد أعربت عن موافقتها على التمديد المقترح، بينما واصلت حكومة تركيا تأييد موقف الجانب القبرصي التركي، بصيغته التي جرى الإعراب عنها في الجلسات السابقة للمجلس بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/25912/Add.1).

المقرر المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ١ تموز/يوليه ١٩٩٣، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص^{٢٤}. وأبلغ الأمين العام في تقريره المجلس عن الأعمال التحضيرية المستفيضة التي اضطلع بها نائب ممثله الخاص في الفترة من منتصف نيسان/أبريل إلى منتصف أيار/مايو في نيقوسيا مع زعمي الطائفتين. وقال إنه من هذه المناقشات المستفيضة تسنى الخروج بمادة تكفي لتمكين الزعيمين: أولاً، من التوصل إلى اتفاق بشأن قائمة بتدابير بناء الثقة، بما في ذلك ما يتعلق منها بفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي؛ وثانياً، من إحراز تقدم نحو تسوية الخلافات بشأن عدد من المسائل الموضوعية كجزء من العملية الجارية للتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الإطار الوارد في مجموعة الأفكار. ونشأت عن العملية التحضيرية ثلاثة مشاريع وقرارات، هي (أ) قائمة تضم ١٤ تدبيراً من تدابير بناء الثقة؛ (ب) أحكام تفصيلية بشأن فاروشا؛ (ج) أحكام تفصيلية بشأن مطار نيقوسيا الدولي^{٢٥}. واتفق الزعيمان على أن الاجتماعات المشتركة المقرر استئنافها يوم ٢٤ أيار/مايو في نيويورك سوف تركز لبذل جهد للتوصل إلى اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة، وعلى أن الورقات المذكورة أعلاه ستكون أساساً للمناقشة.

وأفاد الأمين العام كذلك بأن المناقشات التي أجريت في الفترة من ٢٤ أيار/مايو حتى ١ حزيران/يونيه كشفت عن أن الجانب القبرصي اليوناني يوافق على الترتيبات المقترحة بالنسبة لفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي، بشرط ألا تضاف أحكام أخرى يكون من شأنها الاعتراف بـ "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية". وذكر الجانب القبرصي التركي أن وضع فاروشا تحت إدارة الأمم المتحدة يشكل تنازلاً ضحماً من جانبه ومن ثم فإن إعلان فاروشا منطقة خاصة للاتصالات والتجارة الثنائية للطائفتين، حتى عندما تكمله إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي، يمثل تعويضاً غير كاف. وكرر الجانب القبرصي التركي القول بأن التعويض المناسب في هذا الصدد يتمثل في رفع الحصار على الجانب القبرصي التركي من خلال إزالة جميع القيود المفروضة على المطارات والموانئ البحرية في الجانب القبرصي التركي. وقد نُظر على نحو جاد في الآراء التي أعرب عنها كلا الجانبين، وتم تعديل الترتيبات المقترحة. وكان الاقتراح المنقح المتعلق بفاروشا يقضي بأن توضع المنطقة المسورة تحت إدارة الأمم المتحدة اعتباراً من تاريخ متفق عليه، ريثما يتم الاتفاق على حل شامل متفق عليه بصورة مشتركة للمشكلة القبرصية. وستكون منطقة خاصة للاتصالات والتجارة بين الطائفتين وكأها نوع من أنواع المناطق التجارية الحرة يمكن للجانبين أن يتبادلا فيها المتاجرة في السلع والخدمات. أما

الاقتراح المنقح المتعلق بمطار نيقوسيا الدولي، فمن شأنه أن يؤدي إلى فتح المطار لصالح الجانبين بالتساوي. وكان الأمين العام قد طلب في ٢٨ أيار/مايو من كلا الزعيمين طرح المواقف التي يراها بشأن الورقات الثلاث على النحو المستكمل. فأوضح الزعيم القبرصي التركي أنه ينبغي قبل أن يعطي رده أن يتشاور مع سلطات بلده، وكذلك مع حكومة تركيا. ورغم أنه كان قد تعهد في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بأن يستغل زيارته لقبرص وتركيا للتشجيع على قبول الورقات الثلاث وعلى استئناف الاجتماعات المشتركة في نيويورك في ١٤ حزيران/يونيه^{٢٦}، فقد انتقد أثناء تلك الزيارة الورقات الثلاث انتقاداً شديداً وأعلن أنه لن يعود إلى نيويورك.

وذكر الأمين العام أن مجموعة التدابير المتعلقة بفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي ستحقق فوائد كبيرة ومتناسبة لكلا الطائفتين. فبالنسبة للجانب القبرصي التركي هي تعني، لجميع الأغراض العملية، إزالة العقبات الاقتصادية التي كانت وزراً ثقيلاً على هذه الطائفة. أما بالنسبة للجانب القبرصي اليوناني فهي تعني فتح الطريق لملاك العقارات في المنطقة المسورة من فاروشا للمطالبة باستعادة حيازتهم لأموالهم. وقبول هذه المجموعة سيساعد على التغلب على عدم الثقة القائم بين الطائفتين وسيكون عاملاً حافزاً على تحقيق تسوية شاملة في الجزيرة. وقال إنه ما زال يأمل أنه بمجرد أن تُعرض فوائد مجموعة التدابير بصورة تامة فإن مزاياها سيُعترف بها، لأن تنفيذها سيشكل، بدون شك، أهم خطوة إلى الأمام في قبرص خلال عقدين تقريباً. ويشجعه أيضاً تأييد حكومة تركيا لمجموعة التدابير وتشجيعها على قبولها. ولذلك، فهو يعززم مواصلة جهوده للتوصل إلى اتفاق على مجموعة التدابير دون تأخير، وسيوفد ممثله الخاص إلى قبرص واليونان وتركيا في الأسابيع القليلة القادمة.

وبرسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣^{٢٧}، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

أتشرف بأن أبلغكم أن أعضاء المجلس قد نظروا في تقريركم عن بعثة المساعي الحميدة التي قمتم بها في قبرص بتاريخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣.

وطلب أعضاء المجلس مني أن أنقل إليكم دعمهم الكامل لجهودكم الحالية. ولاحظوا مع التقدير العمل المضطلع به أثناء المرحلة التحضيرية المستفيضة في نيقوسيا والاجتماعات المشتركة في نيويورك بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة المتصلة على وجه الخصوص بفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي. وهم متفقون مع تقييمكم القائل بأن تنفيذ هذه المجموعة من التدابير لن يفيد إلى حد كبير الجانبين فحسب بل سيكون له أيضاً أثر هائل فيما يتصل بالتغلب على انعدام الثقة القائم وتسهيل الوصول إلى تسوية عامة لمشكلة قبرص. ويشاركونكم تماماً في خيبة الأمل العميقة التي

^{٢٦} انظر S/26026، المرفق الثاني.

^{٢٧} S/26050.

^{٢٤} S/26026.

^{٢٥} انظر 26026، المرفق الأول.

بين الطائفتين وليجريا تقييماً لمتطلبات إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي. وشدد الأمين العام على أنه إذا لم تكفل جهوده الحالية بالنجاح، فإن دعائم بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها ستتقوض، بصورة خطيرة، وفي هذه الحالة سيتعين عليه أن يدعو أعضاء مجلس الأمن إلى النظر في سبل بديلة لتعزيز التنفيذ الفعال لقراراته العديدة بشأن قبرص.

وبرسالة مؤرخة ٢٠ أيلول سبتمبر ١٩٩٣^{٢٩}، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

أتشرف بإبلاغكم بأن أعضاء مجلس الأمن نظروا في تقريركم عن بعثة مساعيكم الحميدة بشأن قبرص المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وطلب مني أعضاء المجلس أن أنقل إليكم دعمهم المستمر لجهودكم وجهود ممثلكم الخاص ونائب الممثل الخاص. وهم يؤيدون تماماً تقريركم وملاحظاتكم بشأن الحالة الراهنة.

ويكرر أعضاء المجلس تأكيد التزام الطرفين بالتعاون معكم بصورة كاملة، وبدون مزيد من التأخير، في الوصول فوراً إلى اتفاق إطاري شامل بشأن صفقة المقترحات والوصول، بادئ ذي بدء، إلى اتفاق بشأن صفقة المقترحات المتعلقة بمطار فاروشا ونيقوسيا الدولي مما يهيئ جواً يؤدي بقدر أكبر إلى الاشتراك في المفاوضات على أساس مجموعة الأفكار. ويلاحظ أعضاء المجلس بقلق أن الجانب القبرصي التركي لم يظهر بعد حسن النية والتعاون الضروريين واللازمين لتحقيق اتفاق.

ويعرب أعضاء المجلس عن خيبة أملهم الشديدة من عدم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن الصفقة ويوافقون على أنكم لا تستطيعون مواصلة جهدكم الحالي إلى أجل غير مسمى. وهم يناشدون الجانب القبرصي التركي تقديم دعم نشط لهذا الجهد. كما أنهم يدركون أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه تركيا في هذا الجهد.

ويتفق أعضاء المجلس على أنه من المشجع أن هناك اهتماماً واسع الانتشار بالصفقة بين الجالية القبرصية التركية. وهم يؤيدون، في هذا السياق، اقتراحاتكم بإرسال فريقين تقنيين إلى قبرص لتحليل آثار الصفقة، وفقاً لما هو مقترح في الفقرة ٢٠ من تقريركم، وتحديد متطلبات تشغيل مطار نيقوسيا الدولي.

ويتطلع أعضاء المجلس إلى تلقي التقرير المطلوب في القرار ٨٣١ (١٩٩٣) والذي سيغطي نتيجة جهودكم الإضافية لتحقيق اتفاق بشأن صفقة مطار نيقوسيا وفاروشا الدولي، بما في ذلك نتائج البعثتين التقنيتين. وعلى أساس هذا التقرير سيقوم أعضاء المجلس باستعراض شامل للحالة والنظر، عند الضرورة، في وسائل بديلة للنهوض بتنفيذ القرارات المتعلقة بقبرص.

أصبتم بها لأن السيد دنكناش لم ينضم بعد إلى اتفاق ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الذي تعهد فيه بالتشجيع على قبول مجموعة التدابير المتعلقة بفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي، وأنه لم يعد إلى نيويورك، مما حال دون استئناف الاجتماعات المشتركة في ١٤ حزيران/يونيه. وإن أعضاء المجلس مقتنعون بأنه سيتم الاعتراف بما لهذه المجموعة من التدابير من فوائد كبيرة عندما يتم عرضها عرضاً كاملاً.

ويود أعضاء المجلس أن يؤكدوا التزام الطرفين بالتعاون معكم تعاوناً كاملاً وبدون مزيد من التأخير للتوصل بسرعة إلى اتفاق إطاري عام بشأن مشكلة قبرص، وللتوصل في مرحلة أولى إلى الاتفاق بشأن المقترحات المتصلة بفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي، مما يهيئ مناخاً يفضي بدرجة أكبر إلى الدخول في مفاوضات على أساس مجموعة الأفكار.

ويرحب أعضاء المجلس بقراركم المتمثل في إرسال ممثلكم الخاص إلى قبرص واليونان وتركيا خلال الأسابيع القليلة القادمة. ويود أعضاء المجلس أن تقدموا تقريراً كاملاً إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ عن نتيجة جهودكم لتحقيق تقدم في بعثة المساعي الحميدة التي تقومون بها، لا سيما في تحقيق اتفاق بشأن المقترحات المتصلة بفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي، وأن تقدموا أيضاً، إذا لزم الأمر، توصياتكم إلى المجلس ليتخذ إجراء في هذا المجال.

المقرر المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص^{٢٨}. وذكر الأمين العام في التقرير أن ممثليه زارا المنطقة أثناء تموز/يوليه ١٩٩٣ واجتمعا مع زعمي الطائفتين ومع زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية وكذلك مع ممثلي المجتمع المدني. وعقدتا اجتماعات أيضاً مع السلطات اليونانية والتركية. غير أن المناقشات التي أجريها مع زعمي الطائفتين لم تكشف عن حدوث أيّ تغيير في مواقفهما. ولذا فإن الأمين العام يجد نفسه مضطراً إلى الإبلاغ بأن الجانب القبرصي التركي لم يبد بعد حسن النية والتعاون اللازمين للتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة المقترحات. وفي الوقت ذاته يجد من المشجع أنه يسود بين أفراد الطائفة القبرصية التركية اهتمام واسع النطاق بالمقترحات. وشدد على أنه يجب أن يعقب إعراب الحكومة التركية مجدداً عن تأييدها التام للمقترحات بذل جهد ملموس لإبلاغ الطائفة القبرصية التركية أن هذا هو موقف الحكومة التركية. وأبلغ المجلس أنه سيوفد فريقين من الخبراء إلى قبرص في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ليحيا بصورة كاملة على الأسئلة المطروحة بشأن الآثار المرتبة على المقترحات، ومن بينها الآثار المتعلقة بالتفاوت الاقتصادي

على تخفيض القوات التركية في الجزيرة إلى المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٨٢ وأن يقابل ذلك وقف لبرامج اقتناء الأسلحة من الجانب القبرصي اليوناني. وسوف يطلع المجلس على نتائج هذه الجهود في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٤.

ودعا الأمين العام العسكريين من الجانبين إلى التعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن عدم وجود قوات ليشمل جميع المناطق الواقعة ضمن المنطقة العازلة التي يوجد فيها كل من الجانبين على مقربة شديدة من الآخر. وقال إن هذا سيقبل كثيراً من التوترات وييسر مهام القوة. وحثهم أيضاً، لا سيما القوات التركية، تماشياً مع قرار مجلس الأمن ٨٣٩ (١٩٩٣)، على الدخول في التزامات متبادلة لحظر وجود الذخائر الحية أو الأسلحة عدا الأسلحة اليدوية على امتداد خط وقف إطلاق النار وأيضاً حظر إطلاق النار ضمن حدود الرؤية أو السمع من المنطقة العازلة. وقال إنه يوصي، في ظل الظروف الراهنة، بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر إضافية، حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤.^{٣١}

وفي الجلسة ٣٣٢٢، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (الصين) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٣٢}، وتلا تنقيحاً يجب إدخاله على المشروع في شكله المؤقت. ووجه انتباههم أيضاً إلى عدة وثائق أخرى^{٣٣}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، للتصويت وأُعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٨٩ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وقراراته الأخرى ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والمقدم عملاً بالقرارين ٨٣١ (١٩٩٣)

^{٣١} أبلغ الأمين العام المجلس لاحقاً أن حكومة قبرص وحكومي اليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قد أفادت بموافقتها على التمديد المقترح. وأفادت حكومة تركيا بأنها ما زالت تؤيد موقف الجانب القبرصي التركي حسبما أعرب عنه في اجتماعات مجلس الأمن السابقة المتصلة بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/26777/Add.1).

^{٣٢} S/26873.

^{٣٣} رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص (S/26642)؛ ورسالتان مؤرختان ٩ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهتان إلى الأمين العام من ممثل تركيا (S/26720 و S/26832)؛ ورسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تركيا (S/26833).

المقرر المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣٢٢): القرار ٨٨٩ (١٩٩٣)

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٣١ (١٩٩٣)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بشأن عملية إعادة التقييم الشاملة التي يجريها مجلس الأمن لعملية الأمم المتحدة في قبرص^{٣٠}.

وذكر الأمين العام في تقريره أن عدد أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص انخفض منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ من ١٣٢٢ فرداً إلى ١٢٠٣ أفراد نتيجة لقرارات البلدان المساهمة بقوات أن تسحب وحداتها أو تقللها إلى حد كبير. وقلت الآن كثافة تغطية القوة لخطوط وقف إطلاق النار وتأثرت قدرتها على الرد على الحوادث وعلى منع تصاعد الحوادث. وفي الوقت نفسه بقيت ولاية القوة دون تغيير، وبقيت مهامها محددة بتلك الولاية أساساً. وينبغي أن يكون بوسع القوة أن تقوم بمهامها بشرط أن يبقى العسكريون على الجانبين في المستوى الحالي من الانضباط والتعاون مع القوة وما لم تقع أحداث خطيرة. وأشار إلى أن عدداً من الحجج ما زال يحول بشدة دون وزع المراقبين العسكريين. فلا يوجد اتفاق واضح بين الجانبين على تحديد جميع أجزاء خطوط وقف إطلاق النار أو على المسموح به في إطار وقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك فإن عدم الثقة الشديد بين الجانبين جعل القوة تراقب النشاط الاقتصادي في المنطقة العازلة عن كتب لكي لا يؤدي إلى وقوع حوادث. والخيار البديل المتمثل في تقسيم مهام قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بين مشاة ومراقبين عسكريين لا يصلح، ولهذا فهو لا يوصي به لأن المراقبين العسكريين غير المسلحين لن تكون لهم القدرة على وزع دورية مسلحة بمجرد مشاهدتهم حادثاً.

وقال الأمين العام إنه على حين نحث قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في المحافظة على السلم، فإن الجانبين لم يغتتما الفرصة السانحة للتوصل إلى اتفاق عام. وكثيراً ما يتساءل البعض عما إذا لم تكن القوة جزءاً من المشكلة في قبرص وليست جزءاً من الحل. والسؤال التابع هو إلى متى ستبقى القوة في الجزيرة. ومجلس الأمن، عند النظر في هذين السؤالين، أن يأخذ في اعتباره، في جملة أمور، الاعتبارات التالية: (أ) لكل جانب منظوره الخاص بشأن مستقبل القوة؛ (ب) إذا سُحبت القوة فإن المنطقة العازلة الحالية ستصبح فراغاً يغري الطرفين بملئه؛ (ج) يلزم إيجاد تسوية، عن طريق التفاوض، تقبلها الطائفتان. وأعرب الأمين العام عن اعتزامه التركيز على مجموعة تدابير بناء الثقة في المستقبل القريب، بهدف تيسير التوصل إلى اتفاق إطاري عام. وقال إنه ينوي أيضاً أن يستأنف الاتصالات المكثفة مع كلا الجانبين ومع تركيا، بعد انتخابات الطائفة القبرصية التركية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وهو يحث مرة أخرى، في أثناء ذلك، كخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية،

٨ - يؤكد من جديد أن الوضع الراهن غير مقبول ويشجع الأمين العام ومثله الخاص على مواصلة بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام استناداً إلى مجموعة الأفكار ومجموعة تدابير بناء الثقة المتصلة بفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي المشار إليها في الفقرة ٤٥ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٩ - يلاحظ مع الاهتمام ما أكده فريق الخبراء الاقتصاديين الدوليين من أن مجموعة تدابير بناء الثقة تنطوي على منافع كبيرة ومتناسبة لكلا الجانبين، ويتطلع إلى تلقي التقارير الوافية من الخبراء الاقتصاديين وخبراء الطيران المدني؛

١٠ - يرحب في هذا السياق بقرار الأمين العام استئناف الاتصالات المكثفة مع الجانبين ومع غيرهم من المعنيين بالأمر، والتركيز في هذه المرحلة على التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة، الرامية إلى تيسير العملية السياسية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة؛

١١ - يرحب أيضاً بما أعلنته حكومته تركيا من تأييد مجموعة تدابير بناء الثقة، وسوف يرحب كذلك بصدور بيان تأييد لتلك المجموعة من جانب حكومة اليونان ويعرب عن الأمل في أن يتحقق الآن تقدم سريع فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة التدابير؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن، بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٤، تقريراً عن نتيجة جهوده الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة؛

١٣ - يقرر أن يجري، استناداً إلى ذلك التقرير، استعراضاً شاملاً للحالة، بما في ذلك دور الأمم المتحدة مستقبلاً، وأن ينظر، إذا اقتضى الأمر، في السبل البديلة لتعزيز تنفيذ قراراته المتعلقة بقبرص.

وتحدث ممثل فنزويلا بعد التصويت فقال إن وفد بلده صوت تأييداً للقرار لأنه يرى أن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص له ما يبرره في ظل الظروف الراهنة. ومع ذلك يعتقد وفد بلده أن التمديد يرتبط بالنداء الذي وجهه المجلس في الفقرة ٧ من القرار إلى زعيمى الطائفتين ليعملا على تشجيع التسامح والمصالحة بين الطائفتين. ويرى وفد بلده أيضاً أن التمديد يرتبط بالفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار. ويعتقد أن المجلس ينبغي، عند تلقيه التقرير المقبل من الأمين العام، أن ينظر في مسألة تجديد ولاية القوة مستقبلاً على ضوء التقدم الحقيقي الذي يتحقق نحو التسوية الحاسمة للنزاع وأن يجري تقييماً دقيقاً لتلك الولاية. وذكر المتحدث أن ولاية القوة حُددت بعبارات غامضة وبمرور الوقت أسندت إلى القوة مهام إضافية لم تكن، في حالات كثيرة، مناسبة لعملية حفظ سلم تضطلع بها الأمم المتحدة.^{٢٤}

المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ و ٨٣٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بصدد عملية إعادة التقييم الشاملة التي يجريها مجلس الأمن لعملية الأمم المتحدة في قبرص،

وإذ يلاحظ توصية الأمين العام الرامية إلى أن يمدد مجلس الأمن فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بقوامها وهيكلها الراهنين، لمدة ستة أشهر أخرى،

وإذ يلاحظ أيضاً أن حكومة قبرص قد وافقت على أن الأمر يستلزم، نظراً للأحوال السائدة في الجزيرة، الإبقاء على القوة في قبرص لما بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

١ - يمدد مرة أخرى فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، المنشأة بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، لمدة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٢ - يحيط علماً بالاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام ومؤاده أن الظروف الراهنة لا تسمح بأي تعديل في هيكل قوة الأمم المتحدة وقوامها ويطلب إليه أن يبقّي تلك المسائل قيد الاستعراض المستمر بالنظر إلى إمكانية إعادة تشكيل هيكل القوة مرة أخرى؛

٣ - يطلب إلى السلطات العسكرية على الجانبين أن تكفل عدم وقوع أي حوادث على امتداد المنطقة العازلة وأن تمد يد التعاون التام إلى قوة الأمم المتحدة؛

٤ - يحث جميع المعنيين بالأمر مرة أخرى على الالتزام بإجراء خفض كبير في عدد القوات الأجنبية الموجودة في جمهورية قبرص وخفض نفقات الدفاع في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية على النحو المبين في مجموعة الأفكار؛

٥ - يطلب أيضاً إلى السلطات العسكرية على الجانبين الشروع، تمشياً مع الفقرة ٣ من القرار ٨٧٩ (١٩٩٣)، في إجراء مناقشات مع قوة الأمم المتحدة، دون مزيد من التأخير، بغرض الدخول في التزامات متبادلة بحظر استخدام الذخيرة الحية، أو الأسلحة الأخرى غير الخفيفة، على طول خطوط وقف إطلاق النار وبحظر إطلاق النار من الأسلحة على مرمى البصر أو السمع من المنطقة العازلة؛

٦ - يطلب كذلك إلى السلطات العسكرية على الجانبين التعاون مع قوة الأمم المتحدة في توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن إخلاء المواقع من الأفراد، ليشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة حيث يكون كل من الجانبين على مقربة شديدة من الآخر؛

٧ - يحث زعماء الطائفتين على تشجيع التسامح والمصالحة بين الطائفتين على النحو الموصى به في الفقرة ١٠٢ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

المقرر المؤرخ ١١ آذار مارس ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٤٧): القرار ٩٠٢ (١٩٩٤)

في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٨٨٩ (١٩٩٣)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص، أفاد فيه عن جهوده الرامية إلى التوصل إلى اتفاق على مجموعة تدابير بناء الثقة^{٣٥}. وقال إن مثله الخاص زار قبرص خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وأجرى مناقشات مكثفة مع زعمي الطائفتين، ثم توجه إلى اليونان وتركيا. ولدى عودته إلى قبرص، أكد له كلا الزعيمين قبولهما من حيث المبدأ لمجموعة تدابير بناء الثقة واستعدادهما لوضع طرائق تنفيذها. وبدأت محادثات الجوار في ١٧ شباط/فبراير وتناولت سبع مسائل رئيسية هي: '١' إدارة الأمم المتحدة لمنطقة فاروشا المسوّرة ومطار نيقوسيا الدولي؛ و'٢' الجدول الزمني لتنفيذ مجموعة التدابير؛ و'٣' الترتيبات الكفيلة بجعل منطقة فاروشا المسوّرة منطقة خاصة للاتصال والتجارة بين الطائفتين؛ و'٤' حقوق المرور في مطار نيقوسيا بالنسبة لشركات الخطوط الجوية الأجنبية وشركات الخطوط الجوية المسلحة في تركيا؛ و'٥' التشغيل المأمون لمطار نيقوسيا الدولي؛ و'٦' النظر في التدابير الإضافية الاثني عشر لبناء الثقة المبينة في تقرير الأمين العام الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٣^{٣٦}. وذكر الأمين العام أن المداولات حتى الآن أوضحت مواقف كلا الطرفين بحيث إن ممثليه يمكنهما الآن أن يتقدما بأراء من المفروض أن تمكن الزعيمين من التوصل إلى نقاط تفاهم مشتركة بشأن تنفيذ مجموعة التدابير. وشدد على أهمية التوصل إلى نتيجة إيجابية بشأن تلك المسائل دون تأخير. وقال إن تدابير بناء الثقة ستمهد السبيل للاتصال فيما بين الطائفتين ولوضع الأساس لنوع العلاقة التي ينبغي أن تقوم في إطار أيّ اتحاد ما. وقد يرى مجلس الأمن أنه من المناسب أن يضطلع في أواخر شهر آذار/مارس باستعراض شامل، ولذلك فإنه سيقدم تقريراً إلى المجلس بحلول ذلك الوقت.

وفي الجلسة ٣٣٤٧، المعقودة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابق^{٣٧}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٠٢ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

^{٣٥} S/1994/262. وقد تضمن المرفق الأول للتقرير رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة من الأمين العام إلى زعمي الطائفتين في قبرص، ورئيسي وزراء قبرص وتركيا، ورئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير فرقي الخبراء اللذين أوفدا إلى قبرص. أما المرفق الثاني فهو يتضمن ترتيبات لوضع طرائق تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة التي تحمل تاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

^{٣٦} S/26026

^{٣٧} S/1994/285

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ذات الصلة عن قبرص،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ عن بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص، المقدم عملاً بالقرار ٨٨٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى تأييده قرار الأمين العام بالتركيز في هذه المرحلة على تحقيق اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة المتصلة بفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي، فضلاً عن التدابير الأخرى المبينة في المرفق الأول لتقريره المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣،

وإذ يؤكد من جديد أن تدابير بناء ثقة، وإن كانت لا تشكل غاية في حد ذاتها، ولا بديلاً عن عملية سياسية أوسع نطاقاً، توفر مزايا كبيرة لكلتا الطائفتين وتسهل الوصول بالعملية السياسية إلى تسوية شاملة،

١ - يؤكد من جديد أن بقاء الحالة على ما هي عليه أمر غير مقبول؛

٢ - يرحب بقبول كلا الطرفين، من حيث المبدأ، لتدابير بناء الثقة المتصلة بوجه خاص بفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي؛

٣ - يرحب بنجاح المناقشات المكثفة في إتاحة الفرصة لممثلي الأمين العام لطرح أفكار من شأنها أن تيسر المناقشات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية في تنفيذ تدابير بناء الثقة، ويؤكد الحاجة إلى إبرام هذا الاتفاق دون إبطاء؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إضافياً آخر بنهاية آذار/مارس ١٩٩٤ عن نتائج جهوده لوضع ذلك الاتفاق في صورته النهائية؛

٥ - يقرر أن يجري مزيداً من الاستعراض لهذه المسألة، عملاً بالفقرة ١٣ من القرار ٨٨٩ (١٩٩٣)، استناداً إلى ذلك التقرير.

المقرر المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٠٢ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص^{٣٨}. وأفاد في التقرير بأن نائب مثله الخاص عرض في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤ ورقة بعنوان "مشروع أفكار لتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة" على كل من الزعيمين. وأجريت مناقشات مستفيضة بشأن مشروع الأفكار مع كل من الزعيمين، أدت في ٢١ آذار/مارس إلى إعداد نسخة منقحة من مشروع الأفكار، عُرضت على كلا الطرفين في ٢١ آذار/مارس. وأبدى الزعيم القبرصي التركي العديد من الاعتراضات،

^{٣٨} S/1994/380

المقرر المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (الجلسة
٣٣٩٠): القرار ٩٢٧ (١٩٩٤)

في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤، وعملاً بالقرارين ٨٨٩ (١٩٩٣) و٩٠٢ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها^{٤٠}. وأبلغ الأمين العام في التقرير المجلس بأنه على الرغم من إجراء مزيد من الاتصالات مع الطرفين المعنيين لم يتم التوصل إلى اتفاق على النص المؤرخ ٢١ آذار/مارس. ويجد مجلس الأمن نفسه في مواجهة سيناريو مألوف سلفاً: عدم وجود اتفاق لسبب يرجع في الأساس إلى انعدام الإرادة السياسية من الجانب القبرصي التركي. وطرح الأمين العام مجموعة من الخيارات يستطيع مجلس الأمن دراستها في استعراضه لهذه الحالة غير المرضية إلى حد بعيد. وأحد هذه الخيارات أن يخلص إلى أنه قد أصبح واضحاً أن الإرادة السياسية لتحقيق تسوية تفاوضية للنزاع القبرصي غير موجودة على الإطلاق، وأن موارد الأمم المتحدة الشحيحة لصنع السلم وحفظ السلام ينبغي أن يعاد توجيهها إلى خلافات ونزاعات أخرى. ويتمثل خيار ثان في أن يخلص إلى أن مهمة المساعي الحميدة، التي تتوقف بطبيعتها على موافقة وتعاون الطرفين، ليست أسلوباً ملائماً لمعالجة الحالة، وأن المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، يمكن أن ينظر في اتخاذ تدابير قسرية. ويتمثل خيار ثالث في تنحية مجموعة التدابير التي هي الآن قيد المناقشة جانباً واستئناف مناقشة المسائل الأساسية التي عُرضت على الطرفين في تموز/يوليه ١٩٩٢^{٤١}. ويتمثل خيار رابع في أن يقوم جميع الأطراف المعنية بعملية تأمل أساسية وبعيدة المدى بشأن كيفية معالجة مشكلة قبرص والتشاور مع أعضاء مجلس الأمن، ومع الدول الضامنة^{٤٢}، ومع زعميي قبرص ومع جهات أخرى، لاستكشاف خيارات بعيدة المدى. ويتمثل خيار أخير في البناء على حقيقة أن كلا الجانبين قد قبلتا من حيث المبدأ مجموعة تدابير بناء الثقة وتجديد جهود المجتمع الدولي للحصول على موافقة على تنفيذها. واتخاذ مجلس الأمن قراراً بصدد أي من الخيارات المتقدمة الذكر يمكن أن يسبقه شكل ما من المشاورات والمداوات الدولية، من قبيل عقد مؤتمر دولي، أو قيام لجنة مكونة من جميع أو بعض أعضاء مجلس الأمن بزيارة للمنطقة أو قيام ممثله الخاص بزيارة جديدة للمنطقة. وأي خيار عدا الخيار الأول سيقتضي استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة^{٤٣}.

^{٤٠} S/1994/629.

^{٤١} انظر S/24472.

^{٤٢} تركيا واليونان والمملكة المتحدة.

^{٤٣} ترد في المرفق الأول لتقرير الأمين العام مقارنة بين مجموعة تدابير بناء الثقة المؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ ومشروع الأفكار المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤. أما المرفق الثاني فهو يورد الجدول الزمني للفوائد المتحققة من تنفيذ تدابير بناء الثقة.

قائلاً إن النص الجديد يتضمن تغييرات عن صياغة مجموعة التدابير المؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ لصالح الجانب القبرصي اليوناني. وذكر زعيم الطائفة القبرصية اليونانية، من الناحية الأخرى، أنه في حين أنه لا يروق له الكثير من التغييرات التي أدخلت في النص المؤرخ ٢١ آذار/مارس، فإنه على استعداد لقبول النص المنقح إذا قبله الزعيم القبرصي التركي. وأبلغ الأمين العام المجلس كذلك أن المناقشات بين ممثله والجانب القبرصي التركي لم تسفر عن الاستجابة اللازمة لجعل التوصل إلى اتفاق أمراً ممكناً. ومع ذلك فهو ما زال يعتقد أن مجموعة تدابير بناء الثقة توفر مزايا حقيقية لكلا الجانبين. ولذا فإنه سيواصل جهوده وسيقدم تقريراً إلى المجلس في نهاية نيسان/أبريل.

وبرسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤^{٣٩}، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقريركم المؤقت المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ عن جهودكم لبلورة اتفاق بشأن طرائق تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة المبينة في تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣. كما استمعوا إلى العرض المفيد والمليء بالمعلومات الذي قدمه السيد جو كلارك، ممثلكم الخاص، يوم ٨ نيسان/أبريل.

وقد طلب أعضاء المجلس أن أنقل إليكم تأييدهم التام لما بذلتموه، أنتم وممثلكم الخاص ونائبه، من جهود مكثفة لتسهيل الاتفاق بشأن القضايا الرئيسية لتنفيذ تدابير بناء الثقة دون إبطاء. وهم يأسفون لعدم إحراز تقدم كاف للتمكين من التوصل إلى اتفاق في المدى الزمني المتوخى في تقريركم المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤. وهذا مدعاة للقلق. وهم يلاحظون أن زعيم الطائفة القبرصية اليونانية مستعد لقبول النص المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤ بشأن الأفكار المتعلقة بالتنفيذ، شريطة أن يقبله الزعيم القبرصي التركي، الذي أبدى اعتراضات عديدة. وهم يعتقدون أن الأسابيع القليلة القادمة ستمثل اختباراً هاماً لجديّة الطرفين في التزامهما بإحراز تقدم نحو التسوية الشاملة.

ويغتنم أعضاء المجلس هذه الفرصة ليعيدوا تأكيد أحكام قراري المجلس ٨٨٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و٩٠٢ (١٩٩٤) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٤. وهم يؤيدون نهجكم ويؤكدون ضرورة إبرام اتفاق بشأن تنفيذ تدابير بناء الثقة على الأساس الذي اقترحتموه قبل نهاية نيسان/أبريل. وهم يتطلعون إلى تلقي تقريركم الكامل في ذلك الوقت.

وإذ يحيط علماً أيضاً بتوصية الأمين العام إلى مجلس الأمن القاضية بتمديد مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة إضافية قدرها ستة أشهر ونصف الشهر،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص وافقت على أنه، نظراً للظروف السائدة في الجزيرة، يتعين الإبقاء على القوة في قبرص إلى ما بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤،

وإذ يعرب عن القلق لأن دوريات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ظلت تواجهه، خلال الفترة المستعرضة في تقرير الأمين العام، عراقيل في المنطقة العازلة أو حولها، ولا استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار وعدم إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق بشأن إخلاء المواقع من الأفراد،

وإذ يقلقه أيضاً عدم إحراز أي تقدم في اتجاه التوصل إلى حل سياسي نهائي، وعدم إجراء خفض ذي شأن في عدد القوات الأجنبية الموجودة في جمهورية قبرص، وعدم تخفيض الإنفاق على الدفاع في جمهورية قبرص،

وإذ يشير إلى قراره ٨٣١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، ولا سيما أحكامه المتعلقة بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ يعيد تأكيد أحكام قراره ١٨٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أنه يواصل النظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ عن بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص وأنه لا يزال ينتظر رسالة أخرى حول الموضوع،

١ - يمدد مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة إضافية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٢ - يناشد السلطات العسكرية لكلا الجانبين أن تكفل عدم وقوع أي حوادث على طول المنطقة العازلة وأن تتعاون كاملاً مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي هيكل القوة وقوامها قيد الاستعراض بالنظر إلى احتمال القيام بإعادة تشكيلها؛

٤ - يحث جميع الأطراف المعنية على الالتزام بإجراء تخفيض كبير في عدد القوات الأجنبية الموجودة في جمهورية قبرص وتخفيض الإنفاق على الدفاع في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية على النحو المبين في مجموعة الأفكار؛

وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص^{٤٤}، شمل التطورات التي حدثت في الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤. وأفاد الأمين العام في التقرير بأنه لم تعقد مناقشات متزامنة تفصيلية بين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص والسلطات العسكرية لكلا الطرفين بشأن استمرار إخلاء منطقة العزل من السكان وبشأن حظر الذخيرة الحية والأسلحة بخلاف تلك المحمولة باليد وإطلاق النار على مسافة تسمح بمشاهدتها أو سماعها من منطقة العزل، وذلك بسبب الموقف الذي اتخذته القوات التركية. وللأسباب ذاتها، لا تزال هناك صعوبات فيما يتعلق بالوصول إلى فاروشا. وسوف تضاعف القوة جهودها لإشراك القوات التركية وآخرين في مناقشات عملية بشأن هذه المسائل العسكرية الهامة وبشأن إعادة إقرار الترتيبات العملية التي تأخرت طويلاً فيما يتعلق بالوصول إلى فاروشا وسوف يقدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس بشأن هذه المسائل في الفرصة القادمة. وأوضح الأمين العام أنه يشعر بالقلق أيضاً لعدم إحراز تقدم في هذه المجالات وفي الجهود الرامية إلى تخفيض حجم القوات على الجزيرة، وخاصة إذا ما أخذ ذلك في سياق غياب الإرادة السياسية الذي صودف مؤخراً في ما بُذل من جهود للتوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة. وقال الأمين العام إنه يعتقد، في ظل الظروف السائدة، أن استمرار وجود القوة على الجزيرة ما زال أمراً لا غنى عنه، وأوصى بتجديد ولايتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤^{٤٥}.

وفي الجلسة ٣٣٩٠، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدرج المجلس تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (عمان) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٤٦}. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٢٧ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص،

^{٤٤} Add.1 و S/1994/680.

^{٤٥} أبلغ الأمين العام المجلس لاحقاً أن حكومة قبرص وحكومتها اليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قد أفادت بموافقتها على التمديد المقترح. واستمرت حكومة تركيا في تأييد موقف الجانب القبرصي التركي، حسبما أعرب عنه في اجتماعات مجلس الأمن السابقة المتصلة بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/1994/680/Add.1).

^{٤٦} S/1994/706.

المقرر المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤١٢): القرار ٩٣٩ (١٩٩٤)

برسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه^{٤٨}، وجه الأمين العام اهتمام مجلس الأمن إلى ما حدث من تطورات منذ تقديم تقريره في ٣١ أيار/مايو. وأشار الأمين العام إلى أن مناقشة تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة استندت إلى ورقة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤^{٤٩}، معنونة "مشروع أفكار لتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة"، نُقحت بعد ذلك استناداً إلى مناقشات مستفيضة مع كلا الزعيمين. وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قدم الزعيم القبرصي التركي إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام معلومات إضافية عن موقف الجانب القبرصي التركي، أظهرت بوضوح أن ذلك الموقف قد تطور بدرجة أكبر في الاتجاه الإيجابي. ولكن في جميع المناقشات التي أجريت مؤخراً أصر زعيم القبارصة الأتراك على تعديل الورقة المعنونة "مشروع أفكار لتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة" المؤرخة ٢١ آذار/مارس بحيث تشمل الإيضاحات التي ظهرت في أيار/مايو بينما رأى نائب الممثل الخاص للأمين العام أن تلك الإيضاحات لا تستلزم بالتالي أي تعديل في نص تلك الورقة وإنما سترد في رسالة سيكتبها لزعيمي الطائفتين وسوف تعرض الرسالة على مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، أعرب زعيم الطائفة القبرصية اليونانية مجدداً عن قبوله لورقة ٢١ آذار/مارس إذا فعل زعيم القبارصة الأتراك الشيء نفسه ولكنه ذكر أنه لا يمكن أن يقبل استمرار المفاوضات حول تدابير بناء الثقة. وقال الأمين العام إن هناك قدراً كبيراً جداً من الاتفاق بشأن مضمون تدابير بناء الثقة. ولكن ما ينعدم الاتفاق بشأنه حالياً هو كيفية تسجيل الإيضاحات التي انبثقت. ولذا فهو يقترح أن يبدأ مجلس الأمن في النظر في الخيارات المطروحة في تقريره المؤرخ ٣٠ أيار/مايو.

وفي الجلسة ٣٤١٢، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن رسالة الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (باكستان) انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤^{٥٠}، وكذلك إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٥١}. وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً مؤيداً^{٥٢} بوصفه القرار ٩٣٩ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ذات الصلة بشأن قبرص،

^{٤٨} S/1994/785.

^{٤٩} "مشروع أفكار لتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة" (S/1994/785، المرفق).

^{٥٠} S/1994/629.

^{٥١} S/1994/895.

^{٥٢} لم تكن رواندا ممثلة في الجلسة؛ وانظر أيضاً الفصل الرابع، الجزء الثالث.

٥ - يطلب مرة أخرى إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين، تمشياً مع الفقرة ٣ من قراره ٨٣٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الشروع في إجراء المناقشات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، دون مزيد من التأخير بغرض الدخول في التزامات متبادلة بحظر استخدام الذخيرة الحية أو الأسلحة الأخرى، ما عدا الأسلحة المحمولة باليد، على طول خطوط وقف إطلاق النار، وكذلك بحظر إطلاق النار على مرأى أو مسمع من المنطقة العازلة؛

٦ - يطلب أيضاً إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين التعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن إخلاء المواقع من الأفراد ليشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة التي يوجد فيها الجانبان على مقربة شديدة من بعضهما البعض؛

٧ - يحث أيضاً زعماء الطائفتين على إشاعة جو التسامح والمصالحة بين الطائفتين على النحو الموصى به في الفقرة ٧ من قراره ٨٨٩ (١٩٩٣)؛

٨ - يشدد على الحاجة الملحة لتنفيذ تدابير بناء الثقة المشار إليها في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣؛

٩ - يشدد أيضاً على أنه سيقوم بإجراء استعراض دقيق وشامل للحالة، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في قبرص والتقدم المحرز نحو التوصل إلى تسوية سياسية، وذلك في سياق نظره في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ والرسالة الأخرى، ولا سيما إعادة تقييم الحالة استناداً إلى الخيارات التي يقترحها الأمين العام؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وتحدث ممثل باكستان بعد التصويت فقال إن وفد بلده كان يجذب اتخاذ قرار إجرائي موجز يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص دون الدخول في مضمون المسائل السياسية. فالجوانب السياسية للمشكلة قد يمكن تناولها على أفضل وجه لدى قيام مجلس الأمن بإجراء دراسة متعمقة لتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ ولتقريره الإضافي المقبل عن الموضوع. وما زال وقد بلده متفائلاً بأفاق تحقيق نتائج إيجابية بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة. وأشار إلى الخطوات التي اتخذها مؤخراً الجانب القبرصي التركي في هذا الصدد، معتبراً إياها تديلاً على الإرادة السياسية من جانب الزعامة القبرصية التركية لإحراز التقدم بشأن مسألة تدابير بناء الثقة، بالإضافة إلى التسوية السياسية العامة للمشكلة^{٤٧}.

للقضايا المتعلقة بمشكلة قبرص، في أعقاب مشاوراته المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه، وكذلك عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ تدابير بناء الثقة؛

٦ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

المقرر المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص^{٥٣}، أبلغ فيه المجلس بالإجراءات المتخذة عملاً بالقرار ٩٣٩ (١٩٩٤). وقال الأمين العام في التقرير إنه كتب، في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، إلى أعضاء المجلس وإلى الدول الضامنة، ملتصماً بآراءهم بشأن المسائل المشمولة بالقرار. وأوضحت الردود التأييد المستمر لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، ولكنها أكدت من جديد في أغليبتها المواقف المتخذة في ذلك القرار. وفي أيلول/سبتمبر، سافر ممثله الخاص إلى المملكة المتحدة وقبرص وتركيا لإجراء مشاورات مع الدول الضامنة ومع الطرفين. وعند عودته أفاد بأن الأمور تقترب من مأزق بشأن جوهر المشكلة القبرصية وكذلك بشأن تدابير بناء الثقة. ومن ثم كتب الأمين العام مرة أخرى إلى كلا الزعيمين في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، داعياً إياهما إلى الانضمام إلى نائب ممثله الخاص في مشاورات غير رسمية من أجل زيادة استكشاف الطرق الملموسة التي يمكن بها تنفيذ تدابير بناء الثقة وتحقيق تسوية شاملة للمشكلة. وأبلغ الأمين العام المجلس أن الزعيمين قبلوا الدعوة وأن الاجتماعات الأولى عُقدت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقال إنه يعترم تقديم تقرير نهائي في مرحلة لاحقة.

وبرسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤^{٥٤} أبلغت رئيسة المجلس الأمين العام بما يلي:

يود أعضاء مجلس الأمن أن يعربوا عن تقديرهم للتقرير المتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها في قبرص المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ويلاحظ أعضاء المجلس أن استعراضكم للحالة لا يزال مستمراً. وهم يتطلعون إلى أن يتلقوا تقريركم النهائي في وقت ملائم.

ويود أعضاء مجلس الأمن أن يعثمنوا هذه الفرصة لكي يتوجهوا بالشكر لكم، ولممثلكم الخاص، ولنائب ممثلكم الخاص، على جهودكم المستمرة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سليمة لمشكلة قبرص وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

^{٥٣} S/1994/1229.

^{٥٤} S/1994/1256.

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ ورسالته المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها،

وإذ يؤكد من جديد، في هذا السياق، أن تدابير بناء الثقة، وإن كانت لا تشكل غاية في حد ذاتها، ولا بديلاً عن عملية سياسية أوسع نطاقاً، توفر مزايا كبيرة لكلتا الطائفتين وتسهل الوصول بالعملية السياسية إلى تسوية شاملة،

وإذ يشير إلى قبول الطرفين، من حيث المبدأ، لتدابير بناء الثقة، وإذ يرحب بقبول زعيم الطائفة القبرصية اليونانية للوثيقة المعنونة "مشروع أفكار لتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة، وإذ يرحب أيضاً بالتقدم الكبير الذي أحرزه زعيم الطائفة القبرصية التركية نحو التوصل إلى اتفاق، على النحو الوارد وصفه في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤،

وإذ يلاحظ أنه يوجد الآن قدر كبير من الاتفاق على مضمون تدابير بناء الثقة وطرائق تنفيذها، وإن كان أيضاً يلاحظ بقلق أنه لا يوجد لدى أيّ من الزعيمين حتى الآن استعداد لتنفيذها استناداً إلى الأساس الذي حدده الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤،

وقد درس الخيارات والأفكار المتعلقة بالعمل المستقبلي والواردة في الفقرات ٥٧ إلى ٦٢ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤،

- ١ - يكرر تأكيد أن الإبقاء على الوضع الراهن أمر غير مقبول؛
- ٢ - يؤكد من جديد موقفه المتمثل في أن التسوية القبرصية يجب أن تستند إلى إيجاد دولة لقبرص تتمتع بسيادة وحيدة وذات شخصية دولية وجنسية واحدة، مع صون استقلالها وسلامتها الإقليمية، على أن تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة على الصعيد السياسي، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك في اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين، على أن تستبعد هذه التسوية أيّ اتحاد كلي أو جزئي مع أيّ بلد آخر أو أيّ شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يبدأ في إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس، ومع الدول الضامنة، ومع الزعيمين في قبرص، بهدف الاضطلاع بتفكير أساسي بعيد المدى بشأن طرق تناول مشكلة قبرص على نحو مشر، ويؤكد من جديد دعوته للطرفين لإبداء التزامهما عن طريق التعاون التام لبلوغ هذه الغاية؛

٤ - يحث الطرفين، في هذا السياق، على التعاون تعاوناً كاملاً مع الأمين العام ومثله الخاص لتحقيق اتفاق بشأن طرائق تنفيذ تدابير بناء الثقة في أقرب وقت ممكن؛

٥ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، يتضمن برنامجاً يرمي إلى تحقيق حل شامل

المقرر المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

(الجلسة ٣٤٨٤): القرار ٩٦٩ (١٩٩٤)

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص،
وإذ يحيط علماً أيضاً بتوصية الأمين العام الداعية إلى أن يمدد مجلس الأمن مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة إضافية مدتها ستة أشهر،
وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص وافقت على أنه، نظراً للظروف السائدة في الجزيرة، يتعين الإبقاء على القوة في قبرص إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يعرب عن القلق لأن دوريات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ظلت تواجه، خلال الفترة المستعرضة في تقرير الأمين العام، عراقيل في المنطقة العازلة أو حولها، ولاستمرار انتهاكات وقف إطلاق النار وعدم إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق لإحلاء المواقع من الأفراد،
وإذ يعرب مرة أخرى عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في اتجاه التوصل إلى حل سياسي نهائي، وعدم إجراء خفض ذي شأن في عدد القوات الأجنبية الموجودة في جمهورية قبرص، وعدم تخفيض الإنفاق على الدفاع في جمهورية قبرص،

وإذ يشير إلى قراره ٨٣١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣، ولا سيما أحكامه المتعلقة بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ يعيد تأكيد أحكام قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أن استعراض الحالة فيما يتعلق بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام في قبرص لا يزال جارياً، وإذ يتطلع إلى تلقي تقرير نهائي في موعد مناسب،

١ - يمدد فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لمدة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛

٢ - يطلب إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين أن تكفل عدم وقوع أي حوادث على طول المنطقة العازلة، وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي هيكل القوة وقوامها قيد الاستعراض، بالنظر إلى احتمال القيام بإعادة تشكيلها؛

٤ - يحث جميع الأطراف المعنية على الالتزام بإجراء تخفيض كبير في عدد القوات الأجنبية الموجودة في جمهورية قبرص وتخفيض الإنفاق على الدفاع في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين،

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، يشمل التطورات التي حدثت في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.^{٥٥} وذكر الأمين العام في التقرير أنه أصدر، في أعقاب اجتماعين منفصلين عقداً مؤخراً مع زعمي كلتا الطائفتين، تعليمات إلى نائب ممثله الخاص بأن يواصل اتصالاته مع الزعيمين ويبدل كل جهد ممكن للتوصل إلى أساس لاستئناف المحادثات المباشرة.

وأفاد الأمين العام أيضاً بأنه خلال الأشهر الستة الماضية، واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الاضطلاع على نحو فعال بمهامها في قبرص، بالتعاون مع كلا الجانبين، وظلت الحالة هادئة عموماً. ولكن لا ينبغي لهذا الهدوء المستمر أن يحجب حقيقة أن ما يوجد في قبرص هو مجرد وقف لإطلاق النار وليس سلماً. وبدون إحراز تقدم صوب تحقيق تسوية بين الجانبين، ستظل الحالة العامة معرضة لنشوب توترات مفاجئة، بفعل الأحداث التي تقع خارج الجزيرة فضلاً عما يقع داخلها. وشدد في هذا الصدد على أن العلاقات بين اليونان وتركيا تتسم بأهمية خاصة.

وقال الأمين العام إن الكم المفرط من الأسلحة والقوات الموجود في قبرص والمعدل الذي يجري به تعزيز تلك الأسلحة والقوات يثير القلق بشدة. ومما يبعث على الاستياء أيضاً عدم الاستجابة لدعوة مجلس الأمن لجميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بإجراء تخفيض كبير في عدد القوات الأجنبية وتقليص الإنفاق العسكري في جمهورية قبرص. ولم يتسن كذلك حتى الآن إحراز أي تقدم بشأن التدابير البسيطة، التي طالب مجلس الأمن مراراً باتخاذها، والتي ترمي إلى تقليل حدة المواجهة بين الجانبين على امتداد خطوط وقف إطلاق النار. واختتم الأمين العام تقريره بقوله إن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا يزال أمراً لا غنى عنه، ومن ثم أوصى بأن يمدد المجلس ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥.^{٥٦}

وفي الجلسة ٣٤٨٤، المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (رواندا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.^{٥٧}

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٦٩ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

^{٥٥} Add.1 و S/1994/1407.^{٥٦} S/1994/1407، الفقرة ٣٤.^{٥٧} S/1994/1433.

على إجراء تخفيض كبير في عدد القوات الأجنبية الموجودة في جمهورية قبرص^{٥٩}، فقد واصل الطرفان إدخال تحسينات على قدراتهما العسكرية من خلال اقتناء أو تحسين أسلحتهما ومعداتها وتجنيد أفراد إضافيين. ولم يتحقق حتى الآن أي تقدم فيما يتعلق بالاستجابة إلى طلب المجلس إلى الجانبين أن يحظرا إطلاق النار من الأسلحة الموجودة على مرأى أو مسمع من المنطقة العازلة، وأن يوسعا نطاق اتفاق الإخلاء لعام ١٩٨٩ ليشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة^{٦٠}.

وأفاد الأمين العام أيضاً بأن مثليه واصلتا اتصالاتهما مع زعمي الطائفتين ومع حكومتي تركيا واليونان من أجل إيجاد أساس لاستئناف المحادثات المباشرة.

واحتتم الأمين العام تقريره بقوله إنه يعتقد، في ظل الظروف السائدة، أن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا غنى عنه. ولذلك فهو يوصي بتمديد ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥^{٦١}.

وفي الجلسة ٣٥٤٧، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (ألمانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٦٢}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٠٠ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص،

وإذ يحيط علماً بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى مدتها ستة أشهر،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت على ضرورة الإبقاء على القوة في قبرص إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نظراً للظروف السائدة في الجزيرة،

وإذ يؤكد من جديد قراراته السابقة ذات الصلة بشأن قبرص، ولا سيما قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ و ٩٦٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يعرب عن قلقه لعدم إحراز أي تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي نهائي،

^{٥٩} القرار ٩٦٩ (١٩٩٤)، الفقرة ٤.

^{٦٠} المرجع نفسه، الفقرتان ٥ و ٦.

^{٦١} انظر S/1995/488/Add.1.

^{٦٢} S/1995/503.

وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية على النحو المبين في مجموعة الأفكار، ويطلب إلى الأمين العام تعزيز الجهود المبذولة في هذا الاتجاه؛

٥ - يطلب مرة أخرى إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين، تمشياً مع الفقرة ٣ من القرار ٨٣٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الشروع في إجراء مناقشات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص دون مزيد من التأخير، بغرض الدخول في التزامات متبادلة بحظر استخدام الذخيرة الحية أو الأسلحة الأخرى، ما عدا الأسلحة المحمولة باليد، على طول خطوط وقف إطلاق النار، وكذلك بحظر إطلاق النار على مرأى أو مسمع من المنطقة العازلة؛

٦ - يطلب أيضاً إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين التعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن إخلاء المواقع من الأفراد ليشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة التي يوجد فيها الجانبان على مقربة شديدة أحدهما من الآخر؛

٧ - يحث أيضاً زعماء الطائفتين على إشاعة جو التسامح والمصالحة بين الطائفتين على النحو الموصى به في الفقرة ٧ من القرار ٨٨٩ (١٩٩٣)؛

٨ - يرحب بقرار الأمين العام مواصلة اتصالاته مع الزعيمين، وبذل قصاراه لإيجاد أرضية مشتركة تستأنف على أساسها المحادثات المباشرة؛

٩ - يؤكد من جديد الأهمية التي يعلقها على إحراز تقدم في وقت مبكر بشأن جوهر مسألة قبرص وبشأن تنفيذ تدابير بناء الثقة المشار إليها في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

المقرر المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (الجلسة

٣٥٤٧): القرار ١٠٠٠ (١٩٩٥)

وفي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص غطى التطورات التي حدثت في الفترة من ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥^{٥٨}.

وأفاد الأمين العام في التقرير بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير حافظ كلا الجانبين بصفة عامة على احترام وقف إطلاق النار وعلى الوضع العسكري القائم، وتدخلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عديد من الأحداث الصغيرة لتصحيح ما وقع من انتهاكات وللحيلولة دون حدوث أي تصعيد. وذكر أنه على الرغم من أن مجلس الأمن حث

^{٥٨} Add.1 و S/1995/488.

- ٨ - يرحب بقرار الأمين العام مواصلة الاتصالات مع الزعيمين لبذل كل جهد ممكن من أجل إيجاد أرضية مشتركة تستأنف على أساسها المحادثات المباشرة؛
- ٩ - يؤكد من جديد الأهمية التي يوليها للتبكير بتحقيق تقدم فيما يتصل بجوهر مسألة قبرص وتنفيذ تدابير بناء الثقة على النحو المطلوب في القرار ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤؛
- ١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بحلول ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عن تنفيذ هذا القرار وعن أيّ عقبات قد يصادفها؛
- ١١ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥^{٦٣}، أبلغ الأمين العام المجلس بأن السلطات القبرصية التركية بدأت أعمال حفر على نطاق واسع في منطقة بمدينة نيقوسيا القديمة، تقع مباشرة وراء خط إطلاق النار للقوات التركية. ومع أن السلطات القبرصية التركية أبلغت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بأنها تزعم بناء ملعب للأطفال في ذلك الموقع، أثارت أعمال الحفر المستفيضة شكوكاً حول الغرض الحقيقي منها. وطلبت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وفقاً لاتفاق الإخلاء المعقود في عام ١٩٨٩، الاطلاع على أعمال الحفر بصفة منتظمة وكذلك إفادتها بشكل كامل ومفصل بالخطط التي يجري تنفيذها. وللأسف رُفض الطلاب. وأشارت حكومة قبرص، من جانبها، إلى أنها إذا لم تسوّ الحالة القائمة فستعتبر أن اتفاق الإخلاء قد انتهك ومن ثم ستنظر في اتخاذ تدابير مضادة. ورغم إعراب الأمم المتحدة عن قلقها للجانب القبرصي التركي إزاء هذه التطورات لم يُجرز أيّ تقدم في حل المشكلة.

وحذر الأمين العام من أنه إذا لم تسوّ الحالة بسرعة، فإنها لن تشكل عائقاً أمام تنفيذ القرار ١٠٠٠ (١٩٩٥) فحسب، وإنما ستعرض أيضاً للخطر اتفاق الإخلاء المعقود في عام ١٩٨٩ والفوائد التي تحققت منه.

وبرسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥^{٦٤}، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

نظر أعضاء مجلس الأمن في رسالتكم المؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن الطلبات التي قدمتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى السلطات التركية والسلطات القبرصية التركية، فيما يتعلق بوصول القوة

وإذ يلاحظ أنه لم يتحقق أيّ تقدم في توسيع نطاق اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩،

وإذ يلاحظ أيضاً أن استعراضاً للحالة بشأن بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام في قبرص ما زال جارياً، وإذ يتطلع إلى تلقي تقرير نهائي في وقت ملائم،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛

٢ - يطلب إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين أن تكفل عدم وقوع أيّ حوادث على طول المنطقة العازلة، وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع القوة؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام إبقاء هيكل القوة وقوامها قيد الاستعراض بالنظر إلى احتمال القيام بإعادة تشكيلها، آخذاً في الاعتبار الآثار التي يمكن أن تترتب على عقد اتفاق بشأن توسيع نطاق اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩؛

٤ - يعرب عن القلق إزاء تحديث القوات العسكرية في جمهورية قبرص والارتقاء بمستواها وعدم إحراز تقدم نحو إجراء تخفيض هام في عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، ويحث مرة أخرى جميع المعنيين على الالتزام بذلك التخفيض وعلى تخفيض الإنفاق على الدفاع في جمهورية قبرص للمساعدة على استعادة الثقة بين الطرفين وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية على النحو الوارد وصفه في مجموعة الأفكار، ويطلب إلى الأمين العام تشجيع بذل الجهود في هذا الاتجاه؛

٥ - يعرب عن القلق أيضاً إزاء إخفاق السلطات العسكرية لكلا الجانبين في اتخاذ تدابير متبادلة لحظر استخدام الذخيرة الحية أو الأسلحة، بخلاف الأسلحة المحمولة باليد على طول خطوط وقف إطلاق النار وكذلك لحظر إطلاق نيران الأسلحة في حدود دائرة السمع أو البصر من المنطقة العازلة، ويطلب إلى تلك السلطات الدخول في مناقشات مع القوة بشأن هذه المسألة تمشياً مع أحكام الفقرة ٣ من القرار ٨٣٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

٦ - يأسف لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع نطاق اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩ ليشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة التي يوجد فيها الجانبان على مقربة شديدة من بعضهما البعض، ويطلب إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين التعاون مع القوة على وجه الاستعجال تحقيقاً لهذه الغاية؛

٧ - يحث زعماء كلتا الطائفتين على إشاعة جو التسامح والمصالحة بين الطائفتين على النحو الموصى به في تقارير الأمين العام ذات الصلة؛

^{٦٣} S/1995/561.

^{٦٤} S/1995/562.

في الأشهر القليلة القادمة إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على هذا الجمود الطويل في عملية التفاوض.

وقال الأمين العام إنه يعرب مرة أخرى عن قلقه إزاء الكم المفرط من القوات العسكرية والأسلحة الموجودة في قبرص وإزاء السرعة التي يجري بها تعزيز هذه القوات والأسلحة. ولم يأبه أي من الجانبين لطلبات مجلس الأمن المتكررة الداعية إلى تخفيض عدد الجنود الأجانب والإنفاق على الدفاع في قبرص تخفيضاً كبيراً. وإضافة إلى ذلك لم يتسن إحراز تقدم حتى في التدابير المتواضعة التي دعا المجلس تكراراً إلى اتخاذها بهدف تخفيف المواجهة بين الجانبين على طول خطوط وقف إطلاق النار.

وذكر الأمين العام كذلك أن حضور أعداد كبيرة للمناسبات التي تضم الطائفتين والتي نظمتها القوة احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة كان شاهداً على وجود رغبة شديدة لدى القبارصة اليونانيين والأتراك في إقامة اتصالات وتفاهم مع مواطني بلدهم من أبناء الطائفة الأخرى.

وأشار إلى الحالة الإنسانية فقال إن الاستعراض الذي أجرته قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أظهر أن القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة ما زالوا بعيدين عن التمتع بالحياة العادية التي وعدوا بها بموجب الاتفاق الذي توصل إليه الجانبان في فيينا في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥^{٦٧}، ومع أن السلطات القبرصية التركية أعلنت مؤخراً تدابير محدودة بهدف تحسين الحالة، لا يزال يتعين القيام بما هو أكثر بكثير. وستتابع القوة هذه المسألة، وستتابع مع حكومة قبرص التدابير التي تتخذها هذه الحكومة للقضاء على أي تمييز ضد القبارصة الأتراك المقيمين في الجزء الجنوبي من الجزيرة أو أي مضايقة لهم. واختتم الأمين العام تقريره قائلاً إن وجود قوة الأمم المتحدة في الجزيرة يبقى شيئاً لا غنى عنه، ولذا فهو يوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦^{٦٨}.

وفي الجلسة ٣٦٠٨، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال وجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٦٩}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٣٢ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

^{٦٧} S/11789، المرفق.

^{٦٨} انظر S/1995/1020/Add.1.

^{٦٩} S/1995/1045.

إلى الحفريات الجارية حالياً في الجزء القديم من مدينة نيقوسيا، وضرورة تقديم إحاطة إعلامية شاملة ومفصلة بصدد المخططات التي وضعت موضع التنفيذ.

ويشير أعضاء المجلس إلى أحكام القرار ١٠٠٠ (١٩٩٥)، المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الذي ناشد فيه المجلس السلطات العسكرية لكلا الطرفين في قبرص أن تتعاون تماماً مع القوة. ويلاحظ أعضاء المجلس أن الطلبات المقدمة من هذه القوة بشأن الحفريات المعنية تقع في مجال اختصاص اتفاق الإخلاء المعقود عام ١٩٨٩. وهم يدون تأييدهم الكامل لما تبذله الأمم المتحدة من جهود لتأمين توصل القوة، بدون مزيد من التأخير، إلى تفتيش الحفريات. ويطلبون إليكم إحاطة المجلس علماً بنتائج التفتيش بعد إجرائه.

وبرسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥^{٦٥}، أبلغ الأمين العام رئيس مجلس الأمن أن السلطات القبرصية التركية قدمت نائب ممثله الخاص إحاطة وافية بشأن الحفريات التي تجريها وقام نائب ممثله الخاص بزيارة للموقع. وفي ١٤ تموز/يوليه قام فريق فيني من ثمانية أشخاص تابعين لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في نيقوسيا بتفتيش المنطقة. وكرر فريق آخر مكون من شخصين عملية التفتيش في ١٥ تموز/يوليه. واستناداً إلى استنتاجات الفريقين خلصت القوة إلى أن أعمال التشييد لا تدل على أن الأعمال تجري وفقاً للمواصفات العسكرية المعتادة، وفي الوقت نفسه، تبدو أعمال البناء متقنة ومكلفة على نحو غير ضروري قياساً على غرضها المعلن. وقد أبلغه أيضاً نائب ممثله الخاص أن السلطات القبرصية التركية وافقت على تسهيل وصول قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى الموقع دون عائق وعلى نحو منتظم أثناء سير العمل وبعد ذلك. وسيكون من شأن هذه الترتيبات تكوين اقتناع لدى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بأن الهياكل الجديدة التي يجري إنشاؤها ستظل تستخدم في أغراض مدنية حصراً.

المقرر المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

(الجلسة ٣٦٠٨): القرار ١٠٣٢ (١٩٩٥)

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص يتناول التطورات التي حدثت في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥^{٦٦}. وأفاد الأمين العام في التقرير بأن ممثليه واصلا اتصالاًهما بزعمي الطائفتين في قبرص وبالأطراف المعنية، بهدف إيجاد أساس لاستئناف المحادثات المباشرة. وذكر أن العناصر اللازمة لتسوية عادلة ودائمة مطروحة جميعها تقريباً على بساط البحث. وأمله هو أن يتسنى

^{٦٥} S/1995/618.

^{٦٦} S/1995/1020 و Add.1.

نحو انسحاب القوات غير القبرصية على النحو الوارد وصفه في مجموعة الأفكار، ويطلب إلى الأمين العام تعزيز بذل الجهود في هذا الاتجاه؛

٦ - يعرب عن قلقه أيضاً إزاء إخفاق السلطات العسكرية لكلا الجانبين في اتخاذ تدابير متبادلة لحظر استخدام الذخيرة الحية أو الأسلحة، عدا الأسلحة المحمولة باليد على طول خطوط وقف إطلاق النار وكذلك لحظر إطلاق نيران الأسلحة في حدود دائرة السمع أو البصر من المنطقة العازلة، ويطلب إلى تلك السلطات الدخول في مناقشات مع القوة بشأن هذه المسألة تمشياً مع أحكام الفقرة ٣ من القرار ٨٣٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

٧ - يأسف لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع نطاق اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩ ليشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة التي يوجد فيها الجانبان على مقربة شديدة من بعضهما البعض، ويطلب إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين التعاون مع القوة على وجه الاستعجال تحقيقاً لهذه الغاية؛

٨ - يرحب بمبادرة القوة المتمثلة في تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين بنجاح، ويحث زعميي الطائفتين على تشجيع التسامح والثقة والمصالحة بين الطائفتين على النحو الموصى به في تقارير الأمين العام ذات الصلة، ويطلب إليهما زيادة تشجيع الاتصالات بين الطائفتين وإزالة الحواجز التي تحول دون تلك الاتصالات؛

٩ - يرحب بقرار الأمين العام مواصلة الاتصالات مع الزعيمين لبذل كل جهد ممكن من أجل إيجاد أرضية مشتركة تستأنف على أساسها المحادثات المباشرة؛

١٠ - يؤكد من جديد الأهمية التي يوليها للتبكير بتحقيق تقدم فيما يتصل بجوهر مسألة قبرص وتنفيذ تدابير بناء الثقة على النحو المطلوب في القرار ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، خلال فترة الولاية القادمة، تقريراً عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، بما في ذلك تقييم كامل لجهوده الرامية إلى التوصل إلى تسوية للحالة في قبرص؛

١٢ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

إذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص،

وإذ يحيط علماً بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

وإذ يشير إلى أن حكومة قبرص قد وافقت على ضرورة الإبقاء على القوة في قبرص إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بالنظر إلى الظروف السائدة في الجزيرة،

وإذ يؤكد من جديد قراراته السابقة ذات الصلة بشأن قبرص، ولا سيما قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ و ١٠٠٠ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وإذ يعرب عن قلقه لعدم إحراز أي تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي نهائي،

وإذ يلاحظ أنه لم يتحقق أي تقدم في توسيع نطاق اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛

٢ - يطلب إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين أن تضمن عدم وقوع أي حوادث على طول المنطقة العازلة وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع القوة؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام إبقاء هيكل القوة وقوامها قيد الاستعراض بالنظر إلى احتمال القيام بإعادة تشكيلها، وأن يقدم أية اعتبارات جديدة قد يراها في هذا الصدد؛

٤ - يرحب باستعراض الحالة الإنسانية الذي اضطلعت به القوة فيما يتصل بالظروف المعيشية للقبارصة اليونانيين والمارونيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة والقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي منها، ويؤيد توصيات القوة الواردة في تقرير الأمين العام، ويقرر إبقاء المسألة قيد الاستعراض؛

٥ - يعرب عن قلقه إزاء استمرار تحديث القوات العسكرية في جمهورية قبرص والارتقاء بمستواها وعدم إحراز تقدم نحو إجراء تخفيض هام في عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، ويحث مرة أخرى جميع المعنيين على الالتزام بهذا التخفيض وبتخفيض الإنفاق على الدفاع في جمهورية قبرص للمساعدة على استعادة الثقة بين الطرفين وكخطوة أولى